د/ زينب مزاري محاضرات في مادة أصول النحو للسنة ثالثة لسانس لسانيات عامة

بين علم النحو وعلم أصول النحو

إن موضوع علم أصول النحو هو النحو .
والنحو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب. إذ أن العربي الفصيح كان يجري كلامه على قواعد و قوانين لها وجود ضمني في ذهنه فإذا سلمنا بهذا **فما هي هذه القواعد والقوانين المعروفة عنده بالسليقة؟**
"علم أصول النحو علم تعرف به أدلة النحو وأقسامها وكيفية إجرائها لأجل الاستدلال على أحكام النحو وإثبات صحة هذه الأحكام" ولذلك عرفه ابن الأنباري بقوله "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله والأدلة جمع دليل وهو" ما يرشد الى المطلوب وقيل معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه الى علم ما لا يعلم في العادة اضطرار..."
ولم يخرج السيوطي عن هذا ولكن أضاف انشغالا جديد -إذ قال" هو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث أدلته، وكيفية الاستدلال ، وحال المستدل"- وهو ضرورة اهتمام هذا العلم بحال المستدل أي الأصوليين المشتغلين بهذا العلم وذلك ببيان الشروط والصفات التي يجب أن تتوفر فيهم.

يقول ابن الأنباري في فائدة هذا العلم:"وفائدته التعويل على إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد الى يفاع الاطلاع على الدليل ، فإن المخلد الى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينقل في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"

إن علم أصول النحو يبحث في الأدلة التي قام عليها علم النحو

ولقد كان أول من وضع حجر الأساس لهذا العلم ابن جني من خلال كتابه الخصائص وهذا بعد قرنين من ظهور ونضج علم النحو فإذا كان النحويون قد وضعوا قواعد النحو وأحكامه من خلال النصوص العربية الفصيحة فإن المشتغل بأصول النحو بحث عن تلك الأدلة- التي اعتمدوها في استخراج أحكام النحو- من خلال كتب النحو وأخصها كتاب سيبويه.

ولقد ألف ابن السراج (ت216 هـ) كتاب الأصول في النحو وهو كتاب في علم النحو إذ كثيرا ما كان النحويون في ذلك العهد يطلقون لفظ الأصول على قواعد النحو

ولم يستقر علم أصول النحو على هذه التسمية إلا ابتداء من ظهور كتاب ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو ثم بعد ذلك كتاب السيوطي : الاقتراح في أصول النحو وقد ألفا كتابيهما على غرار أصول الفقه تأثرا به وقد ادعى كل منهما السبق في تأسيس هذا العلم وضبط موضوعاته غير أن كتاب الخصائص يثبت أن ابن جني كان أول من عبد الطريق لهذا العلم فكتابه وإن طغت عليه مباحث تتعلق

بفقه اللغة والنحو والصرف فقد تضمن كثيرا من مسائل أصول النحو وقد استند ابن الأنباري إليها ولم يخفيا ذلك.

وقد اختلف المشتغلون بهذا العلم في تحديد أدلة النحو عددا ونوعا –وإن أجمعوا على السماع والقياس - فرأى ابن جني أنها السماع والقياس والإجماع، ورأى ابن الأنباري أنها السماع والقياس واستصحاب حال الأصل وجعلها السيوطي أربعة: السماع والقياس والاجماع واستصحاب حال الأصل.

وجاء المحدثين واختلفوا هم أيضا في تحديدها فقال الدكتور حلمي خليل بثلاثة أصول وهي السماع والقياس ونظرية العامل وقال الدكتو محمد عيد في كتابه أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث بخمسة فصول وهي السماع والقياس ونظرية العامل والتقدير والتعليل

أثر التسليم بحكمة الواضع في بناء النظرية النحوية القديمة

إن مسلمات مضمرة تتسلل الى الخطاب العلمي عبر سبل لا تخضع لأية مراقبة عقلية واعية وتستقر داخل كل فرضية مهما تكن واضحة وبسيطة في نظر المتداولين ولقد ارتبطت تلك المسلمات بالبنية الذهنية الإسلامية و بالعقلانية العربية المتشدقة بضروب الفصاحة والبيان بيد أنه كان للقرآن الأثر السيكلوجي البالغ على المجتمع الناشئ.

لقد كان اهتمامهم بالتعمق في دراسة اللغة العربية نابغا أساسا من اشتغالهم بدراسة القرآن وقراءته وتفسيره وليس أدل على ذلك من من بداية أبي أسود الدؤلي في ضبط قراءة القرآن بوضع رموز لحركات الاعراب كانت بداية نشأة علم النحو.

وقد نظر المسلمون منذ وقت مبكر وربما بوحي من القرآن نفسه إلى العالم بوصفه رمزا دالا –تماما كما أن اللغة رمز دال- يدل على حكمة خالقه، وهي علامة على الانسان أن يتأملها وأن يقرأها ليصل الى الخالق وحكمته في الخلق كما أن المتأمل في العربية يصل الى حكمة العرب

ولعل أن يكون الخليل أكبر من أصل هذا النهج القائم على التسليم بحكمة واضع العربية إذ يقول ردا على من سأله عن العلل الذي أتى بها إن كانت من عنده أم سمعها عن العرب " إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها،وقام قي عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما اعتللته منه فمثلي مثل رجل حكيم دخل دار محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا..."

النقل

النقل" ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه صلى اللع عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه الى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر..."

ويسميه بعضهم السماع وهو الاصل الأول من حيث حجيته وأهميته عند النحاة وهو الأساس في الاستدلال على أحكام النحو فلا يصح حكم نحوي بدون دليل أو مستند من السماع أو النقل حتى ولو كان مقبولا في القياس وفي ذلك يقرر النحاة أن السماع يبطل القياس فقولك مثلا استحاذ جار على القياس مثله مثل استقام واستعاد واستدان تقلب فيه عين الفعل ألفا قياسا فتقول: استقام بدل استقوم ولكن العرب لم تنطق هذا الفعل أي "استحوذ" إلا على هذه الصورة إي صحيح العين ومن ثم فإن السماع يوجب استعماله هكذا حتى ولو كان مخالفا للقياس هذا وقد فضل ابن الانباري تسمية هذا الاصل بالنقل بدلا من السماع لأنه أعم من السماع إذ يشمل المسموع من العرب مباشرة والمنقول عن طريق الرواية مشافهة" فالنقل أهم بهذا المعنى وأشمل إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر"

السماع أو السمع مصدر الفعل سمع، ومعناه حس الأذن([1])

قال ثعلب: معناه خلا له، فلم يشتغل بغيره، وقد سمعه سمعا، والسماع بهذا المعنى وظيفة حسية تقوم بها الأذن ويشترك فيها الأعضاء، فهو إذن وظيفة معقدة ترتبط بالذهن والإدراك.

شروط النقل:

الفصاحة : وليست إلا صفة من **ترتضى عربيته ويوثق بها** ويؤخذ بها اللغويون والنحويون ولا يحصل ذلك إلا بتوفر **السلامة اللغوية في الفصيح أي خلو كلامه مما ليس من لغتهم من اللحن والخطأ - ووضوحه بالنسبة لأفراد المجتمع الفصيح -** و**أن يكون اكتسب اللغة بالسليقة لا بالتلقين وبصناعة النحو**، اي تكون لغته الأولى التي تعلمها بالسمع من بيئته حيث الفصاحة وعدم انتشار اللحن ولذلك لم يؤخذ عن المولدين لأنهم عاشوا في زمان انتشر فيه اللحن بالحواضر
وذهب ابن الأنباري الى تقييد صحة النقل اشتراط بما هو مشروط في نقل الحديث - من اتصال السند وعدم النقل من مجهول أوفاسق- لأن بها معرفة تفسيره وتأويله.
يقول: "ويشترط في نقل اللغة مايشترط في نقل الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم .." ويقول فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله" ولذلك يعرف النقل في الاصطلاح فيقول "هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة "

فهل يشترط في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث كما ذهب إلى ذلك ابن الأنباري؟

يقول الدكتور الحاج الصالح في هذا الصدد :المبادئ العلمية لسماع علماء العرب لمعطيات اللغة وتوثيقها خاصة مغايرة للمبادئ التي بنى عليها تدوين

الحديث الشريف (من جرح وتعديل..)...وذلك لاختلاف الظروف واختلاف الزمان فسيبويه والنحاة الذين جاءو من قبله عاشوا كلهم في زمان الفصاحة السليقية وعل هذا فالسماع من فصحاء العرب وحدهم إذا تحقق العلماء من فصاحتهم كافيا كحجة أي كمرجع علمي ويكفي أن ينسب العلماء –وهمم معروفون- ما سمعوه لإلى هؤلاء لتثبت الرواية ويكون الثبوت مطلقا إذا أجمع العلماء على ذلك، وأصل الأصول هنا هو ثبوت فصاحة المنقول بتبون فصاحة المنقول منه أو الناقل من العرب الفصحاء ولم يحتج النحوي منهم في ذلك الزمان الى إسناد لأنه هو أو شيخه المصدر الأول لما سمعه فإذا روى عن شيخه فيكون له إسناد الى عالم واحد فقط بينه وبين العرب فهم بالنسبة لكلام العرب كالصحابة أو التابعين بالنسبة للحديث الشريف ثم إن ما نقله النحاة من شعر أو نثر كان في زمن الفصاحة وكان معروفا متداولا بين الناس والخطأ فيه أو الغلط لا يخفى عليهم و لم يعترض على صحة نقلوه ما معترض ولذلك لم يعن سيبويه كثيرا بذكر اسم الشاعر وهو يحتج بشعره ، كما احتج أحيانا بروايتين مختلفتين لأن الرواة المختلفين أنما أخذوا من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار فالتغيير في الانشاد واقع من جهتهم والشواهد في كل رواية صحيحة. لأن العربي الذي غير االشعر ولأنشده على وجه دون وجه قوله حجة . ولو كان الشعر له لكان يحتج به ألا ترى أن حطيئة رواية زهير وكثيرا رواية جميل والراوي والمروي عنه كلاهما حجة ولكن من النحويين بعد سيبويه من منع الاحتجاج ببيت يجهل قائله كالمبرد وابن النحا كذالك صرح بهذا ابو البركات الانباري في الانصاف ويجاري في ذلك السيوطي ويقول وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته ومن هذا بعلم أنه يحتاج الى معرفة أسماء شعراء العرب والحق أن الاحتجاج بكلام المجهول ليس مطعنة في منهج النحاة النحاةالأوائل إذ كانوا في بيئة تسودها الفصاحة وقد سمعوا عن عرب يوثق بعربيتهم ولم يحتاجوا إلى ذكر أسمائهم لتثبتهم من فصاحتهم.

- أما معنى قول الانباري أن يكون المنقول خارجا عن حد القلة الى حد الكثرة هو استبعاد الشواذ وهي كثيرة يقول سيبويه" والشواذ في كلامهم كثيرة" فهو ينظر إلى المنقول من جهة القياس عليه باعتباره ركنا من أركان القياس، إذ أن الشاذ لا يصلح للقياس عليه، وفاته بذلك أن الشواذ الكثيرة الموجودة في اللغة العربية جزء من واقع هذه اللغة لا يمكن التغافل عنه وهو جزء هام من المنقول "لأن كل ما صح وروده عن العرب سواء كان مطردا أم لا فهو من نقلهم وكلامهم"

وهذا فرق جوهري بين منهج البصريين المتشددين في الاستشهاد ومنهج الكوفيين الذين توسعوا في الأخذ ولذلك كثر الشاذ عند البصريين وندر عند الكوفيين الذين ارتضوا بأن كل ما قالته العرب يصح أن يقاس عليه .

مصادر النقل وقواعد الاحتجاج

1- القرآن

إن القرآن الكريم هو الأصل الأول الذي قامت عليه علوم العربية وفي مقدمتها النحو لأنه جاء خادما للقرآن لتستقيم الألسن ولا تحيد ولا تخطئ عند

قراءته والقرآن هوالمصدر الأول في الاستشهاد في النحو وقد صدر به سيبويه تقعيده ؛ فهو يبدأ بالآية القرآنية عند وضع القاعدة ثم يحيطها بكوكبة من أبيات الشعر يعضد بها القاعدة وقد جعل السيوطي القرآن في مقدمة المصادر في التعريف لتواتره وقوة حجته.فالنحاة مجمعون على الاحتجاج به

القراءات القرآنية

والقراءات لغة، جمع قراءة، وهي في الأصل مصدر الفعل "قرأ"، أما المقصود من علم القراءات في اصطلاح العلماء، فهو العلم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها، منسوبة لناقلها.

وقد قسَّم أهل العلم القراءات القرآنية إلى قسمين رئيسين هما: القراءة الصحيحة، والقراءة الشاذة .

أما القراءة الصحيحة فهي القراءة التي توافرت فيها ثلاثة أركان هي:

-أن توافق وجهاً صحيحاً من وجوه اللغة العربية.

-أن توافق القراءة رسم مصحف عثمان رضي الله عنه.

-أن تُنقل إلينا نقلاً متواتراً، أو بسند صحيح مشهور.

فكل قراءة استوفت تلك الأركان الثلاثة، كانت قراءة قرآنية، تصح القراءة بها في الصلاة، ويُتعبَّد بتلاوتها. وهذا هو قول عامة أهل العلم.

أما القراءة الشاذة فهي كل قراءة خالفت الرسم العثماني على المعتمد من الأقوال؛ وعلى قول: إنها القراءة التي اختل فيها ركن من الأركان الثلاثة المتقدمة. ويدخل تحت باب القراءات الشاذة ما يسمى بـ "القراءات التفسيرية" وهي القراءة التي صح سندها، ووافقت العربية، إلا أنها خالفت الرسم العثماني، كقراءة سعد بن أبي وقاص قوله تعالى} :وله أخت) {النساء: 176) فقد قرأها (وله أخت من أم) وقراءة ابن عباس قوله تعالى} :وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا * وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين) {الكهف:79-80) حيث قرأها: (وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة غضباً * وأما الغلام فكان كافراً.(

قال العلماء: المقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها؛ كقراءة عائشة وحفصة رضي الله عنهما، قوله تعالى} :حافظوا على الصلاة الوسطى) {البقرة:238) قرأتا الآية: (والصلاة الوسطى صلاة العصر)، وقراءة ابن مسعود قوله تعالى} :فاقطعوا أيديهما) {المائدة:38) قرأها: (فاقطعوا أيمانهما) وقراءة جابر قوله تعالى} :فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم) {النور:23) قرأها: (من بعد إكراههن لهن غفور رحيم). فهذه الحروف -القراءات- وما شابهها صارت مفسِّرة للقرآن.

وقد اتفقت كلمة أهل العلم على أن ما وراء القراءات العشر التي جمعها القراء، شاذ غير متواتر، لا يجوز اعتقاد قرآنيته، ولا تصح الصلاة به، والتعبد بتلاوته، إلا أنهم قالوا: يجوز تعلمها وتعليمها وتدوينها، وبيان وجهها من جهة اللغة والإعراب.

والقراءات التي وصلت إلينا بطريق متواتر عشر قراءات، نقلها إلينا مجموعة من القراء، امتازوا بدقة الرواية، وسلامة الضبط، وجودة الإتقان، وهاك أسماء أصحاب تلك القراءات، وأشهر رواتهم :

-قراءة نافع المدني، وأشهر من روى عنه، قالون وورش.

-قراءة ابن كثير المكي، وأشهر من روى عنه البزي وقنبل.

-قراءة أبي عمرو البصري، وأشهر من روى عنه الدوري والسوسي.

-قراءة ابن عامر الشامي، وأشهر من روى عنه هشام وابن ذكوان.

-قراءة عاصم الكوفي، وأشهر من روى عنه شعبة وحفص.

-قراءة حمزة الكوفي، وأشهر من روى عنه خلف وخلاد.

-قراءة الكسائي الكوفي، وأشهر من روى عنه أبو الحارث وحفص الدوري.

-قراءة أبي جعفر المدني، وأشهر من روى عنه عيسى بن وردان وابن جماز.

-قراءة يعقوب المصري، وأشهر من روى عنه رويس وروح.

-قراءة خلف بن هشام البزار البغدادي، وأشهر من روى عنه إسحاق بن إبراهيم وإدريس بن عبد الكريم.

ثم إن كل ما نُسب لإمام من هؤلاء الأئمة العشرة، يسمى (رواية) فنقول مثلاً: قراءة عاصم برواية حفص وقراءة نافع برواية ورش، وهكذا.

هذا، وإن ابن عاشور ذكر في تفسيره "التحرير والتنوير" أن القراءات التي يقرأ بها اليوم في بلاد الإسلام هي: قراءة نافع برواية ورش في بعض القطر التونسي، وبعض القطر المصري، وفي جميع القطر الجزائر، وجميع المغرب الأقصى، وما يتبعه من البلاد والسودان. وقراءة عاصم برواية حفص عنه في جميع المشرق، وغالب البلاد المصرية، والهند، وباكستان، وتركيا، والأفغان، قال -والكلام لابن عاشور -وبلغني أن قراءة أبي عمرو البصري يقرأ بها في السودان المجاور لمصر .

وقد ألف العلماء في علم القراءات تآليف عدة، وكان أبو عبيد القاسم بن سلام من

أوائل من قام بالتأليف في هذا العلم، حيث ألف كتاب القراءات جمع فيه خمسة وعشرين قارئًا، واقتصر ابن مجاهد على جمع القراء السبع فقط. وكتب مكي بن أبي طالب كتاب "التذكرة" ومن الكتب المهمة في هذا العلم كتاب "حرز الأماني ووجه التهاني" للقاسم بن فَيُّرة، وهو عبارة عن نظم شعري لكل ما يتعلق بالقراء والقراءات، ويعرف هذا النظم بـ"الشاطبية"، وقد وصفها الإمام الذهبي بقوله: "قد سارت الركبان بقصيدته، وحفظها خلق كثير، فلقد أبدع وأوجز وسهل الصعب ."

ومن الكتب المعتمدة في علم القراءات كتاب "النشر في القراءات العشر" للإمام ابن الجزري وهو من أجمع ما كُتب في هذا الموضوع، وقد وضعت عليه شروح كثيرة، وله نظم شعري بعنوان "طيبة النشر."

ونختم هذا المقال بالقول: إن نسبة القراءات السبع إلى القراء السبعة إنما هي نسبة اختيار وشهرة، لا رأي وشهوة، بل اتباع للنقل والأثر، وإن القراءات مبنيَّة على التلقي والرواية، لا على الرأي والاجتهاد، وإن جميع القراءات التي وصلت إلينا بطريق صحيح، متواتر أو مشهور، منزَّلة من عند الله تعالى، وموحي بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، لذلك وجدنا أهل العلم يحذرون من أخذ القرآن من غير طريق التلقي والسماع والمشافهة .نزول القرآن على سبعة أحرف

غير أن المتأخرين شديدوا التمسك بالاحتجاج بالقراءة ولو خالفت مجاري العربية" لأن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد واختارو جواز ماوردت به قراءاتهم في العربية وإن منعه الأكثرون من ذلك احتجاجه على جواز العطف على ضمير المجرور من غير إعادة بقراءة حمزة الزيات لقوله تعالى " واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ " بجر الأرحام عطفا على الضمير المتصل بالباء " وهذا مخالف للقياس الذي يقتضي عدم عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور إلا بإعادة المجرور وتكراره -وقد ذكر سيبويه هذه القاعدة القياسية ولكنه لم يتعرض لتلك القراءة بل تحاشى ذكرها لما يكنه من احترام لهذه القراءة المنقولة عن الثقات- ومن ذلك جواز الفصل بين المتضايفين يقول فيه ابن مالك: وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر:وكذلك زُين للمشركين قتلُ أولادَهم شركائهم" لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة الى موثوق بعربيته..."
وقد كان أبو حيان الأندلسي ينقد بشدة على من يعترض على القراءة المخالفة لمقاييس العربية ومن ذلك رده على الزمخشري حين زعم أن تخفيف الهمزة الثانية في قوله تعالى "أأنذرتهم" لحن وليس من كلام العرب قال أبوحيان:" ... وقراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع ، ولكن عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقلة القرآن
وقد دعا محمد الخضر حسين الى استغلال حتى القرآت المخالفة للعربية والقياس عليا لإثراء اللغة وتوسيع استعمالاتها إلا أن ذلك سيفضي إلى توسع في الاستعمال

تنكسر معه الأصول وتضرب قواعد اللغة وأبوابها وربما كان السبب في ذلك أنه تركيب يحتاج إلى جهد وتعمل ليمكن فهمه فضلا عن أن يتذوق ويؤلف،ولذلك لم يستعمل في أبواب الفصيح على اختلاف العصور وفالموقف السليم للغويين والنحاة من مثل هذه القراءات أن يسلموا صحتها ويفسروا خروجها عن المعتاد كما عومل الشاذ من كلام العرب فإنه لم يُخرج من دائرة العربية بل سُلم بعربيته لصدوره ممن يوثق بعربيته ولم يقس عليه بل فسر خروجه من أصل بابه وبهذه الكيفية نفسها يحسن التعامل مع القراءات المخالفة لمجاري العربية.

الحديث النبوي الشريف:

إذا كانت السنة هي كل ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال وأفعال وصفات وتقريرات .فإن الحديث النبوي الشريف هو أقوال النبي وهو المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي .

لم يستشهد النحاة الأوائل بالحديث النبوي الشريف واكتفوا بالقرآن وبقراءاته وبكلام العرب فسيبويه قد ساق بعضا من الأحاديث ولنه لم ينسبها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم إنه ينسبها الى كلام العرب فيقول مثلا " وأما قولهم كل مولود يولد على الفطرة..."

ونهجهم هذا كان لسببين اثنين:

1. لاعتقادهم أن غالب الأحاديث مروي بالمعنى وعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية.
2. أن هذه الأحاديث فقد تداولتها الأعاجم والمولدون فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلو ألفاظ بألفاظ ولهذا نرى الواحد في القصة مرويا على أوجه شتى بعبارت مختلفة.

فالحديث النبوي الذي يصح الاحتجاج به إنما الحديث الذي نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلما وروي بلفظه ومعناه وهذا نادر جدا لأن غالب الاحاديث مروية بالمعنى ولفظها غير لفظها وإن لم تغير معانيها وسبب ذلك أنهم جوز النقل بالمعنى لعنايتهم بما تضمنته من أحكام وآداب ومعان سامية وحرصوا على نقلها حتى ولوكانت بألفاظ غير ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم ولأن الحديث النبوي الشريف لم يدون في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بل عني بتدوينه كل للماء ومنهم علماء الحديث في بداية القرن الثاني للهجرة فكان بعد الزمن عنه هو أيضا من دواعي رواية الحديث بالمعنى لأن انتقال رواية قد يترتب عنه مثل عذا التغيير ولأن تذكر اللفظ بحذافره إذا طال قد يتوعر أحيانا على الذاكرة ، أما المعنى فلا يسرع اليه النسيان كما يسرع الى اللفظ وليس أدل على ذلك من قول أحد الرواة وهو سفيان الثوري إن قلت لكم إني أحدثكم باللفظ فلا تصدقوني ، وإنما هو بالمعنى أضف إلى ذلك وقوع اللحن كثيرا-على حد قول أبي حيان الأندلسي- فيما روي من الحديث لأن كثيرا من الرواة كانو غير عرب بالطبع، ولا يعلمون اللسان العربي بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون بذلك...

هذه حجج المانعين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

المجيزون للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:
وحجتهم في ذلك إجماع العلماء على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب وأن علماء الحديث اهتموا بصحة إسناد الحديث أكثر من عنايتهم بالشعر ،ثم إن كثيرا من الأحاديث التي نسب اليها اللحن قد ظهر لها وجه من الاستعمال في العربية الفصيحة أما ما قيل عن رواية الحديث أن ينقل بلفظه ومعناه فهو كذلك نُقل غالبا كما سُمع فإن كثيرا من المحدثين شددوا في روايته بلظه ومعناه، كماأن غلبة الظن بصحة روايته لفظا ومعنى كافية للاستشهاد به أضف إلى ذلك أن تدوين الحديث الشريف وقع في الصدر الأول قبل أن تفسد الألسنة فإذا وقع تبديل اللفظ من فصحاء يوثق بعربيتهم فهم حجة أيضا لثبوت فصاحتهم ومن هؤلاء الزمخشري ابن مالك ابن هشام السهيلي والرضي الأستراباذي...
الموقف الوسط بين المنع والإجازة
وظهر فريق من المتأخرين توسطو في هذا الشأن فلم يمنعو الاستشهاد بالحديث كما لم يجوزوه مطلاقا دون قيد وشرط ومنهم الشاطبي فقد رأى أن الحديث قسمان قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه سلم ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية فهذا يصح الاستتتشهاد به في العربية وابنمالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه...
.وقد عمق الشيخ محمد الخضر حسين هذا المنهج في كتابه دراسات العربية وتاريخها وذكر ستتة أنواع رأى أنها لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها:
1- ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته صلى الله عليه وسلم كقوله "حمي الوطيس"
وقوله " مات حتف أنفه"وقوله الظلم ظلمات يوم القيامة الى نحو هذا من الاحديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله : "ان الله لا يمل حتى تملوا"
2- ما روي من امره مما كان يتعبد به او امر بالتعبد به كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الاظكار والادعية التي كان يدعو بها في اوقات خاصة.
3- مايروى شاهدا على انه كان يخاطب كل قوم من بلغتهم ذلك لان الرواة قصدواهذه الأحاديث بالذات روايتها بالفظ لا بالمعنى
4- لأحاديث التي رويت من طرق متعددة ولفظها واحد فاتحادها في اللفظ مه تعدد طرقها دليل على صحتها لفظا ومعنى
5- الاحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم تنتشر فيها اللحن وفساد اللغة كمالك ابن أنس والامام الشافعي
6- ماروي عن رواة عرف عنهم أنهم لايجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة.
كلام العرب
وهو أوسع ما استشهد به النحاة شعر العرب ونثرهم
وقد عمل النحاة الأوائل على جمع العربية من أفواه العرب . وممن عرفوا بتحرياتهم الواسعة في جمع المادة اللغوية ابو عمر بن العلاء والمفضل والأصمعي وأبو زيد الأنصاري وأبو عبيدة والخليل ابن أحمد الفراهيدي

"وكان أبو عمروا بن العلاء أول من ابتدع طريق السماع للغوي الميداني وقد تجول في البادية قرابة أربعين سنة

ومن طرقهم في التحري لإثبات الفصاحة أنهم كانو يلجأون إلى مقاييس لغوية لاسيما بعد أن أخذ اللحن يتسلل إلى العربية بفعل الاختلاط بالأعاجم في الحواضر وقد استقرت لهم الأصول والقواعد المطردة بعد استقائهم للمسموع كرفع الفاعل والمبتدأ والخبر وجر المضاف اليه ونصب المفعول وصياغة اسم الفاعل ونحو ذلك فكانوا يختبرون العربي حتى يثبتوا من فصاحته قبل أن ينقلوا عنه شيئا من المسموع فقد يطلبون منه ان ينشدهم شيئا من الشعر ليوروا مدى مطابقة انشاده لتلك الأصول والقواعد التي عرفوها مما اطرد من كلام العرب الفصحاء فإذا خالف بعض تلك الأصول شككوا في فصاحته وعزفواعن أخذ اللغة منه .

ويعد أقدم شعر نقله اللغويون ورواه سيبويه عن شيوخه يعود إلى ثلاثة قرون ونصف القرن قبل الهجرة كشعر جذيمة الأبرش، والزباء أعصر بن سعد ولكن ما وصل الى الغويين من هذا العهد شيء قليل جدا لأنهم لم يقصدوا القصائد وإنما كانت لهم أبيات يقولونها في حاجتهم .